

((السياسات المتوقعة للحكومة الإسرائيلية تجاه القدس))

عبد الله كنعان أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس ٢٠٢٣/١/٢٤

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- تحية تقدير للجمعية الأردنية للعلوم السياسية على هذه الدعوة الكريمة والجهود المميزة المبذولة لاقامة هذه الندوة، المهمة في مضمونها ووقتها.
 - تحية تقدير وفخر للاهل في فلسطين والقدس من البحر إلى النهر، فهم خط الدفاع والرباط والنضال الأول عن الأمة وكرامتها.
- تبقى القضية الفلسطينية وجوهرتها القدس الملف الأسخن والأهم على الساحة والدبلوماسية الدولية، على الرغم من بروزقضايا أخرى
 مثل الحرب الروسية الاوكر انية، وظهور سياسة الكيل بمكياليين كنتيجة لدبلوماسية القوى الدولية تجاه هذه الحرب، ومؤشراً قياسياً
 مرتبطاً باتجاهاتها وتعاملها مع قضية الاحتلال الإسر ائيلي لفلسطين.

أولاً: محددات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس

ترتبط السياسة العامة لأي حكومة إسرائيلية بمحددات تلتزم بها وتوجه بوصلتها ويمكن تحديدها بما يلى:

- ١. منطلقات ومرتكزات تعتمد على الفكر والمخططات الصهيونية المبنية على الأساطير التلمودية الزائفة، وفي مقدمتها خرافة قيام إسرائيل كوطن قومي للهود في فلسطين، فهي أرض الميعاد، وأرض بالا شعب لشعب بالا أرض.
- ٢. إراضاء المستوطنين وجماعات الهيكل المزعوم وطلبة المعاهد التلمودية باعتبارهم يشكلون الاصوات الانتخابية الاكثرخاصة في مدينة القدس، وهذا ما يفسر حصول الاحزاب المتشددة على أعلى نسبة مقاعد في الكنيست الخامس والعشرين مثل: الليكود ٣٢ مقعداً، يش عتيد ٢٤ مقعداً، الصهيونية الدينية ١٤ مقعداً، شاس ١١ مقعداً، يهدوت هاتوراة ٧ مقاعد، يسر ائيل بيتنا ٦ مقاعد، المعسكر الوطني ١٢ مقعداً، وبناء على ذلك حصل الليكود على ١٨ وزارة، وحزب شاس ٥ وزارات، وحزب يهودوت هاتوراه وزارة واحدة فقط، كما حصلت الصهيونية الدينية على ٣ وزارات، فيما نالت عوتسما يهوديت على ٣ وزارات، ويتضح ايضاً ظهور منصب المناوبة في الوزارات بين الاحزاب لضمان رضاها مثلا وزارة المالية بالتناوب (مدة عامين لكل وزير) بين زعيم الصهيونية الدينية وزعيم حزب شاس.
- 7. القدس في برامج الاحزاب الإسرائيلية، ويمكن للمهتم أن يجد بسهولة بأن تركيبة هذه الحكومة الإسرائيلية خاصقد تشكلت من احزاب تتمسك وتؤمن بأن القدس عاصمة مزعومة لدولة إسرائيل وترفض حل الدولتين، ويلاحظ غياب الاحزاب الإسرائيلية التي تبدي مرونة بهذا الخصوص مثل حزب ميرتس (يتمسك بحل الدولتين والقدس عاصمة للدولتين)، اما الاحزاب العربية والتي حصدت ١٠ مقاعد، فانها لم تدخل في الائتلاف الحكومي بل على العكس هناك مطالب بطردهم من الكنيست من قبل الاحزاب المتطرفة.
- ع. موقف المعارضة داخل الكنيست، والملاحظ أنها تتشكل من أحزاب سياسية إسرائيلية معظمها لا تختلف مع الحكومة الإسرائيلية
 في ملف القدس، حيث ترى أن القدس عاصمة كاملة وموحدة لدولة إسرائيل، والملاحظ أن (معسكر اليمين المتشدد) وتمثله

الحكومة الحالية حصد ٦٤ مقعداً، أما المعارضة لها وهي تحت مسمى (معسكر التغيير) حصدت٥١ مقعداً، أما المقاعد الخمسة المتبقية من أصل ١٢٠ مجموع مقاعد الكنيست، حصدتها الجهة العربية للتغيير والتي تعارض المعسكرين.

٥. مدى قدرة الرواية التوراتية والدبلوماسية الإسرائيلية على إدارة ملف القدس في الخارج لصالحها، فعلى الرغم من قرارات هيئة الامم المتحدة التي تطالب إسرائيل بوقف الاستيطان واحترام الوضع التاريخي القائم في مدينة القدس، بما في ذلك قرار الجمعية العامة واعلان محكمة العدل الدولية المو افقة على اعطاء استشارة قانونية في ملف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، الاأن الاعلام الإسرائيلي ومن يؤيده في الغرب اضافة إلى اللوبي الصهيوني استطاع نشررو اية إسرائيلية كاذبة ودعم من قوى عالمية مركزية مثل امربكا لصالح حكومة الاحتلال.

نتيجية: نستخلص مما سبق بأن جميع المحددات العامة للحكومات الإسر ائيلية تجعل من توقعنا لسياسة الحكومة الإسر ائيلية الحالية بشأن القدس، هو المضى قدماً نحو التهويد والاسرلة والعبرنة.

ثانياً: السيناريوهات السياسية المطروحة

تستند الحلول والمقترحات الدبلوماسية والسياسية التاريخية المطروحة بخصوص القدس على السيناريوهات التالية:

- ١. سيناريو أن تكون القدس دولية، حيث جاء قرار (١٩٤٧/١٨١) المتعلق بتدويل القدس بعد أن قامت بريطانيا باحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، والتي عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة الاوضاع في فلسطين بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٠٦) في ايارعام ١٩٤٧م، وتضمن قرار تشكيلها تحديد الواجبات المناطة بها ومنها ايلاء المصالح الدينية والمقدسات أقصى عنايتها وفي ذلك اشارة لمدينة القدس، وبناءاً على توصيات هذه اللجنة صدر القرار رقم (١٨١) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م الذي اقترح تقسيم فلسطين ووضع تصوّراً إلى جانب إقامة دولتين مستقلتين واحدة عربية وأخرى يهودية يجعل للقدس كيان منفصل (Corpus separatum)، لا تنتمي في سيادتها إلى أي دولة بينما تخضع "لنظام دولي خاص"، تتولى الأمم المتحدة ادارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية عليها، ولاحقاً تبعه قرار العودة رقم (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام ١٩٤٨م، والذي جاء في البند الثامن منه، وضع القدس تحت مر اقبة الأمم المتحدة.
- ٢. سيناريو مدينة القدس عاصمة لدولتين، يستند هذا السيناريو على أساس طرح حل الدولتين (صيغة الأرض مقابل السلام)، والذي يقوم على اقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٤٨م، مساحة الدولة الفلسطينة على حدود عام ١٩٤٨م، مساحة الدولة الفلسطينة ٢٢٪ وسيطرة احتلال إسرائيلية على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وهذا يبين التحول من استر اتيجية التحرير الشامل إلى استر اتيجية الدولتين، يأتي هذا الطرح استناداً إلى مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢م، وما يمكن فهمه واستنتاجه من بنود قرار رقم (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، الذي تضمن الدعوة إلى العمل من اجل السلام الدائم والعادل التي تستطيع به كل دولة في المنطقة العيش بأمان، والطلب من إسر ائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة (حسب النص الفرنسي والاسباني) في النزاع الأخير عام ١٩٦٧م.
- ٣. سيناربو القدس عاصمة لدولة واحدة، بقيت القدس خلال فترة الانتداب البريطاني مدينة فلسطينية مركزية حتى عام ١٩٤٨م، حيث بدأ مع هذا
 التاريخ الاحتلال الإسرائيلي لما يُسمى بالقدس الغربية، في حين بقيت القدس الشرقية تحت الادارة الأردنية، التي حافظت عليها من الضياع

والاستعمار، ولكن مع حرب حزيران عام ١٩٦٧م، تمت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على كامل اراضي فلسطين التاريخية، ولكن ذلك لا يعني بالطبع حق السيادة الإسرائيلية عليها بما فيها القدس باعتبارها من حيث المبدأ محتلة تسري عليها بنود اتفاقية جنيف ولاهاي، كما صدرت بخصوص القدس العديد من القرارات الأممية التي تعتبر الاجراءات الإسرائيلية في القدس باطلة ويجب اعادة الوضع فيها على ما كانت عليه وعدم تغيير مركز القدس، ومن ذلك القراررقم (٢٢٥٣) الصادر عن الجمعية العامة في تموز عام ١٩٦٧م، والذي طلب من إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي جرى اتخاذها في مدينة القدس، وفي هذا الاتجاه الاستعماري الإسرائيلي أصدرت عام ١٩٨٠م عن قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل، باعتبارها مقر السلطات الثلاث التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة) والقضائية (المحكمة العليا) إضافة إلى كونها مقررئيس الدولة، واستمرت إسرائيل في فرض سيادتها على الرغم من رفضه دولياً بقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) الصادر عام ١٩٨٠م، واعقبته إسرائيل بقانون ابرتهايد آخر هو قانون القومية اليهودية (قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي) بتاريخ ١٩/١/١/١٨م والذي ينص على بقانون البند الثالث (عاصمة إسرائيل) والذي ينص على أن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل.

3. سيناربو الوضع الدولي الخاص، يرجع هذا السيناربو نظراً للمكانة الدينية لمدينة القدس لدى الأديان، ويعود تاريخ ظهور هذه الفكرة أثناء الاحتلال البريطاني على فلسطين وتحديدا عام ١٩١٨، حيث أسس السير رونالد ستورس (Ronald Stores)، الحاكم العسكري للقدس والذي تربطه علاقات وثيقة مع حاييم و ايزمان أول رئيس لدولة إسر ائيل، حيث زعمت أن هدفها الحفاظ على الأثار الدينية، والقول بأن القدس كانت مدينة لثلاث ديانات، وليست أساسًا حضريًا لمواطنة محددة دون غيرها، وقد عزز ذلك محاولة الصهيونية عبر تزوير الاثاروتزييف الحقائق ونسج مزاعمهم حول الهيكل واختلاق ما يسمى الحوض المقدس، ويبدو أن الوضع الديني الخاص للقدس بدأ يظهر على السياسة الامريكية باعتبارها اصبحت فيما بعد راعية عملية السلام في المنطقة، حيث ظهر في سياستها ودبلوماسيتها هذا المنحى بين عامي ١٩٦٣- ١٩٦٩م، في فترة رئاسة ليندون جونسون (Lyndon Baines Johnson) بسبب الدعم المالي والاعلامي الصهيوني والهودي لامريكا في حرب فيتنام، ويفترض مقترح الوضع الخاص للمدينة وتحديداً البلدة القديمة منها تقسيمها، بحيث يكون ما فوق سطح الارض للمسلمين وما تحت سطح الأرض للهود، ويكون هناك جهاز أو رقابة دولية تقيد السيادة الفلسطينية تحت الارض، وبنفس هذا الاتجاه المتعلق بالادارة المشتركة جاءت مقترحات قمة كامب ديفيد عام جهاز أو رقابة دولية تقيد السيادة الفلسطينية تحت الارض، وبنفس هذا الاتجاه المتعلق بالادارة المشتركة جاءت مقترحات قمة كامب ديفيد عام

٢٠٠٠م، بين الرئيس الامريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك الهود باراك، والتي تضمنت تقسيم القدس إلى عدة مناطق، بعضها تحت السيادة الفلسطينية واخرى تحت السيادة الإسرائيلية في حين تكون البلدة القديمة تحت حكم خاص.

نتيجية: تستند السيناريوهات السابقة إلى قرارات الامم المتحدة والتي يغلب عليها اليوم صفة التجميد والممانعة من قبل إسرائيل، باستثناء سيناريو القدس عاصمة لدولة واحدة حسب زعم إسرائيل ويجري المضي قدماً في تنفيذه من خلال سياسة فرض الأمرالو اقع.

ثالثاً: سياسة الحكومة الحالية تتجه لخدمة فرض السيادة (عاصمة لدولة واحدة)

يتضح في سياسة الشهور الاولى لحكومة الاحتلال الإسرائيلية التسارع الكبير في ترسيخ سيادتها على مدينة القدس والتضييق على أهلنا المقدسيين فها:

- ١. اتباع الحكومة الإسرائيلية لسياسة وإجراءات الاعتداء المباشر على الارض والانسان والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مثالاً على ذلك: الاستمرار في السيطرة وتهويد حي الشيخ جراح وبلدة سلوان ومهاجمة المقابر الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى اقتحام المسجد الاقصى المبارك من قبل ايتمار بن غفير وزير ما يسمى الأمن القومي، فهو الذي قاد مسيرات الأعلام الاستيطانية، وتوسيع اقتحامات المستوطنين في الأقصى، وتسبب باندلاع أحداث حي الشيخ جراح في ٢٠٢١م.
- ٢. تشريع قو انين عنصرية، يلاحظ أن مسألة اصلاح القضاء والاستيطان جاءت في خطاب نتنياهو في الكنيست بعد فوزه، ووجود حوالي ٣٤ عضواً في الكنيست ممن يرتدون (الكيبا) على رؤوسهم سيكون موجهاً ضد القو انين التي يرونها تخالف التوراة، اضافة إلى تشريع قو انين خطيرة ضد الاسرى بزيادة قوات الأمن ورفدها من الجيش لقمعهم، وسحب الجنسية أو الإقامة عن حاملها بحال أدينوا بعمل عدائي على حد وصف الكنيست ويتلقون في الوقت نفسه، نوعاً من أنواع المكافآت من السلطة الفلسطينية، إضافة إلى تشريع قانون يسمح باقتحام منازل فلسطيني الداخل (ما يسمى عرب ٤٨).
- 7. التوسع في المفهوم الجيوسياسي لمدينة القدس، بمعنى ضم اراضي أكثر لمدينة القدس على حساب المدن الفلسطينية المجاورة بما في ذلك ضم اراضي الغور الفلسطيني، حيث ظهر مفهوم القدس الكبرى ويقصد به ضم مستوطنات إسر ائيلية خارج مدينة القدس بمساحة تبلغ مابين ٤٤٦- ٢٠٠ كيلو متر مربع، والقدس والقدس المتروبوليتانية وهو مخطط إسر ائيلى اعتمد عام ١٩٩٥م يشمل تصور لمنطقة واسعة

تضم حوالي ٩٥٠ كيلو متر مربع تصل شرقاً حتى نهر الأردن وجنوباً حتى المستوطنات المحيطة بمدينة الخليل، لتوفر عملية دمجها بمدينة القدس الغالبية الهودية المطلوبة.

نتيجية: تتجه الحكومة الإسرائيلية نحو زيادة قبضتها على مدينة القدس باتباع سلسلة يومية من الاعتداءات والانتهاكات المدعومة بقو انين عنصرية وسياسة الاستيطان والضم والتوسع في مساحة سرطان المستوطنات في مدينة القدس بهدف تفريغها من اهلها واحلال المستوطنين مكانهم، وفي نفس الوقت زيادة الخناق على المسجد الاقصى المبارك بهويد محيطه وما يجري حتى الآن في حي الشيخ جراح وسلوان شاهد على هذه السياسة الخطيرة.

رابعاً: إمكانيات لمواجهة السياسة الإسرائيلية

يتطلب الموقف الميداني والدبلوماسي المتعلق بالقدس لموقف فلسطيني موحد، وعربي وإسلامي وعالمي حر أكثر ارادة وجدية، وفيما يلي استعراض سريع لهذه المو اقف مؤخراً:

- ١. الموقف الدولي ممثلا بهيئة الامم المتحدة عقد اجتماع طارىء في مجلس الأمن على اثر اقتحام بن غفير وحذر من المساس بالوضع التاريخي القائم والاستمرار في الاستيطان، واكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية من خلال المتحدثين في الجلسة، كما و افقت الجمعية العامة على طلب رأي استشاري من المحكمة الدولية لحول جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وعلى الصعيد الدولي فان الولايات المتحدة الامريكية وجهت من خلال مسؤولها طلباً لإسرائيل بضرورة دعم قرار حل الدولتين وعدم تغيير الوضع التاريخي القائم.
- ٢. الموقف العربي والإسلامي على المستوى الدولي تقدم بطلب عقد اجتماع طارىء من خلال الامارات بوصفها عضو غير دائم في مجلس الأمن، وصوتت الدول العربية على توصية الجمعية العامة بخصوص طلب راي استشاري من المحكمة الدولية، وعقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعات على مستوى الوزراء والسفراء، مثل اجتماع سفراء منظمة التعاون الإسلامي ببروكسل (حيث مقر البعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الاتحاد الأوروبي) للتاكيد على موقفهم الداعم للشعب الفلسطيني.
- 7. الموقف الفلسطيني يطالب المنظمات الدولية والقوى العالمية التحرك من اجل انقاذ عملية السلام، وفي الوقت نفسه يواصل المقدسيين وبدعم من كافة ابناء الشعب الفلسطيني مواجهة الاقتحامات والانتهاكات الإسرائيلية بصدور عاربة، إضافة إلى جهد نضالي من الفصائل الفلسطينية مثل عربن الاسود وحركة حماس.
- ٤. الموقف الاردني شعباً وقيادة هاشمية صاحبة الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية مستمرة بالرعاية للمقدسات ودعم القطاعات الصحية والثقافية والتعليمية في مدينة القدس، وقد اكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في العديد من المناسبات على المساندة الاردنية ونبه من خطر تفجر الوضع واندلاع انتفاضة ثالثة في القدس اذا استمرت إسرائيل بمسلسل

الاستفزازات، وشارك جلالته في قمة القاهرة الثلاثية ولقاء ابو ظبي الاستشاري متمسكاً بقرارحل الدولتين وحق الشعب الفلسطيني اقامة دولته على ترابه الوطني على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

نتيجية: الموقف الدولي سواء من المنظمات الشرعية او الدول الراعية للسلام يحتاج إلى إرادة وجدية وبعد عن سياسة الكيل بمكياليين، بينما يحتاج الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي إلى وحدة الصف ونبذ الصراعات، وتوجيه البوصلة نحو فلسطين والقدس وحدها بعيداً عن الخلافات ومواجهات سياسية ثانونية مختلقة نحو اخطار أخرى تحاول إسرائيل تصويرها لنا بأنها خطر استر اتيجي، ولا بد من دعم جهود الوصاية الهاشمية باعتبارها قوة استر اتيجية مهمة تحظى باحترام دولي بمقدورها الحفاظ على الهوية الفلسطينية العربية في القدس.